



العلاقات السياسية و الاقتصادية بين تركيا و هولندا ١٩٢٣-١٩٣٨م دراسة تاريخية

العلاقات السياسية و الاقتصادية بين تركيا و هولندا ١٩٢٣-١٩٣٨م دراسة تاريخية

م. اياد عايش محمد

كلية التربية للعلوم الإنسانية

ayad_ayash@uoanbar.edu.iq

م.م. مريم فائق علي

رئاسة الجامعة - شعبة شؤون المواطنين

mariam.f.ali@uoanbar.edu.iq

م.م. هنادي إسماعيل إبراهيم ضيدان

- شعبة تكنولوجيا المعلومات

hanadi.ismail@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العلاقات ، السياسية ، الاقتصادية ، تركيا ، هولندا.

كيفية اقتباس البحث

علي، مريم فائق ، اياد عايش محمد ، هنادي إسماعيل إبراهيم ضيدان ، العلاقات السياسية و الاقتصادية بين تركيا و هولندا ١٩٢٣-١٩٣٨م دراسة تاريخية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦، العدد: ٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في مسجلة في

ROAD

Indexed في مفهرسة في

IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)



Political and Economic Relations between Türkiye and the Netherlands, 1923-1938 AD: A Historical Study

Maryam Faiq Ali
University Presidency -
Citizens' Affairs Division

M. Iyad Ayesh Mohammed
College of Education for
Humanities

M.M. Hanadi Ismail
Ibrahim Dhaidan –
Information Technology
Department

Keywords : Relations, Political, Economic, Türkiye, Netherlands.

How To Cite This Article

Ali , Maryam Faiq , Iyad Ayesh Mohammed , Hanadi Ismail Ibrahim Dhaidan , Political and Economic Relations between Türkiye and the Netherlands, 1923-1938 AD: A Historical Study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026, Volume:16, Issue 4.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The Netherlands was not a major party to the Lausanne Conference (1922–1923), but participated as an observer. The Netherlands was keen to protect its commercial interests with Turkey, particularly those related to maritime trade and Dutch companies operating in the Mediterranean. Following the Treaty of Lausanne, signed by Turkey and the Allies on July 24, 1923, the Netherlands recognized the new Turkish Republic headed by Mustafa Kemal Atatürk. Following the founding of the Turkish Republic, Turkey began rebuilding its international relations on a new, modern basis. The Netherlands was one of the first European countries to establish formal diplomatic relations with Turkey. Political relations during this period were characterized by mutual respect and



non-interference, with continuous diplomatic exchanges. In 1925, Baron van Heeckeren van Rengers, the Dutch envoy, made an official visit to Ankara. This visit was important for consolidating political relations, as he met with senior Turkish officials, including Mustafa Kemal Atatürk. The visit aimed to open direct channels of communication and strengthen cooperation between the two countries. Economic relations also witnessed significant development during this period. The most significant step was the signing of the Turkish-Dutch trade agreement in 1926, which regulated trade relations between the two countries and encouraged free trade. The agreement included provisions related to customs duties, trade rights, investor protection, and facilitating the activities of Dutch companies in Turkey. Permanent diplomatic missions were established: the Dutch Embassy in Ankara and the Turkish Consulate in The Hague. Some major Dutch companies, such as shipping and agricultural companies, participated in trade and investment projects with Turkey. The Netherlands also participated, through its trade organizations, in some economic fairs in Turkey.

ملخص

لم تكن هولندا طرفاً رئيسياً في مؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣)، لكنها شاركت بصفة مراقب، وكانت حريصة على حماية مصالحها التجارية مع تركيا خصوصاً المتعلقة بالتجارة البحرية والشركات الهولندية العاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبعد معاهدة لوزان التي وقعتها تركيا مع الحلفاء في ٢٤ تموز ١٩٢٣، اعترفت هولندا بالجمهورية التركية الجديدة برئاسة مصطفى كمال أتاتورك، وبدأت تركيا بإعادة بناء علاقاتها الدولية بعد تأسيس الجمهورية التركية على أسس جديدة وحديثة. وكانت هولندا من أوائل الدول الأوروبية التي أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع تركيا، وقد اتسمت العلاقات السياسية خلال هذه المدة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل مع وجود تبادل دبلوماسي مستمر، وفي عام ١٩٢٥ قام البارون فان رينجرز (Baron van Heeckeren van Rengers)، المبعوث الهولندي، بزيارة رسمية إلى أنقرة، وكانت هذه الزيارة مهمة لترسيخ العلاقات السياسية، حيث التقى كبار المسؤولين الأتراك بما في ذلك مصطفى كمال أتاتورك، وهدفت الزيارة إلى فتح قنوات تواصل مباشرة وتعزيز التعاون بين البلدين، وشهدت العلاقات الاقتصادية تطوراً واضحاً في هذه الفترة، وكانت أهم خطواته توقيع الاتفاقية التجارية بين تركيا وهولندا عام ١٩٢٦، والتي نظمت العلاقات التجارية بين البلدين وشجعت على التبادل التجاري الحر، وشملت الاتفاقية بنوداً متعلقة بالضرائب الجمركية، حقوق التبادل التجاري، حماية المستثمرين، وتسهيل أنشطة الشركات الهولندية في تركيا، وتم إنشاء

بعثات دبلوماسية دائمة: السفارة الهولندية في أنقرة والقنصلية التركية في لاهاي، وشاركت بعض الشركات الهولندية الكبرى، مثل شركات النقل البحري وشركات الزراعة، في مشروعات تجارية واستثمارية مع تركيا، كما شاركت هولندا عبر منظماتها التجارية في بعض المعارض الاقتصادية في تركيا.

المقدمة

بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ م ، بدأت تركيا في تعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية بما في ذلك هولندا ، حيث قامت في عام ١٩٢٥ علاقات دبلوماسية رسمية بين تركيا وهولندا ، مما مهد الطريق لتوسيع التعاون السياسي والاقتصادي ، أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية بين تركيا وهولندا فقد شهدت نمواً كبيراً خلال هذه الفترة ، حيث ازدادت التجارة الثنائية بين البلدين بشكل ملحوظ ، فقد كانت هولندا واحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا ، حيث استوردت تركيا من هولندا منتجات مثل الآلات والمواد الكيميائية والمنسوجات ، كما تم توقيع اتفاقيات عدة في مجال الإستثمار ، حيث استثمرت الشركات الهولندية في مشاريع مختلفة في تركيا ، ثل مشاريع البنية التحتية والصناعة بالإضافة الى ذلك كانت هناك مبادرات مشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ، ووفقاً لمقتضيات البحث قسمنا البحث الى مقدمة وتمهيد ومحورين وخاتمة ، تناول التمهد العلاقات التركية الهولندية حتى عام ١٩٢٣ ، اما المحور الأول جاء بعنوان العلاقات السياسية بين تركيا وهولندا ، في حين تناول المحور الثاني العلاقات الاقتصادية بين تركيا وهولندا ١٩٢٣-١٩٣٨ م ، واعتمد البحث على مجموعة من وثائق الأرشيف التركي الوطني ، اضافة الى الجرائد و الصحافة التركية و المصادر التركية.

التمهيد العلاقات التركية الهولندية حتى عام ١٩٢٣

اتسمت العلاقات التركية الهولندية في القرن السابع عشر بتبادلات سياسية واقتصادية هامة بين البلدين وشهدت هذه الفترة بروز الهولنديين كقوة بحرية كبرى منخرطين بنشاط في التجارة مع العثمانيين ، إذ بدأت العلاقات العثمانية الهولندية في عهد السلطان سليمان القانوني^(١) حيث تم ارسال ممثل عثمانى يدعى حاج مراد الى هولندا في عام ١٥٦٤ بناءً على توصية من التاجر الناسي وهو تاجر أستقر في إسطنبول^(٢)، وفي عام ١٦٠٧ سمحت الدولة العثمانية للسلطات الهولندية في انشاء قنصلية لهم في حلب ، وذلك بعد تقديم البحرية الهولندية مساعدة للأسرى العثمانيين حيث تم انقاذهم من الأسبان ١٦٠٧.^(٣) كان بدء العلاقات الدبلوماسية الرسمية في عام ١٦١٢م لحظة حاسمة ، فكان أول سفير يتم إرساله كمسؤول إلى الإمبراطورية العثمانية من قبل



الجمعية العامة الهولندية هو كورنيليس هاجا، والذي كان قد وصل إلى إسطنبول في ١٧ آذار ١٦١٢ وكان تحت حماية الأميرال خليل باشا، وخلال إقامته في إسطنبول التقى بالسلطان أحمد الأول وشيخ الإسلام وعزيز محمود هدي، وترك انطباعًا إيجابيًا لدى المسؤولين في الدولة، وبفضل الانطباع الإيجابي الذي تركه لدى رجال الدولة العثمانيين، تم عقد المعاهدة من قبل الممثل الهولندي كورنيليس هاجا في المدة ما بين ٢-١١ تموز ١٦١٢ م ، وكان الدافع وراء هذه الخطوة من جانب الهولنديين هو رغبتهم في الوصول الى طرق التجارة الشرقية المربحة وتعزيز موقفهم السياسي ضد الأسباب الذين كانوا في صراع معهم خلال حرب الثمانين عاماً (١٥٦٨-١٦٤٨)^(٤).

وفي ١٤ آذار ١٨٤٠ تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الدولتين العثمانية والهولندية ، وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت هولندا لها مصالح استعمارية مع الدولة العثمانية ، وأصبحت تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها جميع الدول الأوروبية التي كان لها رأي في التجارة ، ومُنحت هذه الاتفاقية للهولنديين امتيازات تجارية واسعة من ضمنها الحق في التجارة البحرية داخل الأراضي العثمانية دون دفع أي من التعريفات والضرائب المفروضة على التجار الأجانب ، وهذا ماسهل للهولنديين الوصول المباشر الى الأسواق الغنية للدولة العثمانية ، وفي الوقت نفسه قاموا بتصدير المنتجات الهولندية مثل القماش والاختشاب والأواني الزجاجية والسكر ، وهكذا تمكن التجار الهولنديون من استيراد سلع ثمينة مثل القطن والتوابل والحريير والصوف والسجاد والعمود والعاج مباشرةً من الدولة العثمانية وقد اعتبر تفسير هذه الامتيازات بمثابة خطوة سياسية من جانب العثمانيين، وقد قوبلت بالمثل تجارياً من جانب هولندا.^(٥)

أدت التطورات الإقليمية نتيجة لحروب البلقان إلى تعطيل العلاقات التجارية بين تركيا وهولندا، لحماية وإجلاء الهولنديين من المدينة، في حالة وقوع هجوم بلغاري محتمل على إسطنبول، وخلال هذه الفترة، تم وضع ٧٣ مواطناً هولندياً تحت الحماية في مبنى السفارة بعد القضاء على التهديد البلغاري. ومن بين المفتشين الذين تم تعيينهم للإصلاحات الأرمنية قبل الحرب العالمية الأولى ، تم تعيين ويستينك في إحدى مستعمرات الهند الشرقية الهولندية في أجزاء طرابزون وأرضروم وسيواس، وتم توقيع العقد في ٢٥ أيار ١٩١٤ م ، ومع بداية الحرب العالمية الأولى تم فصل المفتشين قبل أن يتمكن ويستينك الهولندي من بدء العمل . وأثناء الحرب العالمية الأولى، قامت البعثة الدبلوماسية الهولندية بأنشطة تهدف إلى حماية مصالح روسيا وحلفائها الغربيين في الدولة العثمانية داخل الحدود التي حافظت على وضعها المحايد خلال سنوات الحرب ، وكان الممثل الدبلوماسي الأكثر فعالية لهولندا هو المستشرق يوهانس



هندريك كرامرز، الذي عمل مترجماً بين عامي ١٩١٥ - ١٩٢٢ م، على الرغم من أن البعثة الدبلوماسية الهولندية لدى الإمبراطورية العثمانية كانت تعمل خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أن المعلومات عن تركيا التي تلقاها الجمهور الهولندي كانت توفرها وكالات الأنباء الموجودة في باريس ولندن. وبسبب هذا الوضع، أصبحت النظرة الهولندية إلى تركيا سلبية وكان الهدف من وراء هذا النهج السلبي تجاه تركيا هو مساعدة أولئك الذين عانوا من الخسائر في الحرب^(٦). كانت نظرة الهولنديين لتركيا قد تغيرت بعد الحرب، وكان من المتوقع أن يتم قبول مصطفى كمال باشا^(٧) كزعيم للقوميين الأتراك، ومن المرجح أن تتحرر الأناضول من الحكم البريطاني وتقع تحت حماية البلاشفة. كانت العلاقات العثمانية الهولندية، التي بدأت رسمياً في عام ١٦١٢، قد استمرت بشكل ودي لأكثر من ٣٠٠ عام ثم انتقلت إلى جمهورية تركيا ولم تمتنع الحكومة الهولندية عن إقامة اتصالات غير رسمية في أنقرة أثناء حرب الاستقلال، ومن خلال خلق صورة إيجابية عن مصطفى كمال باشا لدى الرأي العام الهولندي، تم دعم حرب الاستقلال بشكل فعلي^(٨).

المحور الأول العلاقات السياسية التركية الهولندية ١٩٢٣-١٩٣٨ :
اولا مؤتمر لوزان وهولندا :

كان مؤتمر لوزان الذي عقد بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣، تجمعاً دبلوماسياً محورياً يهدف الى حل القضايا الناجمة عن تفكك الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، فشكل هذا المؤتمر نقطة تحول مهمة في العلاقات الدولية، إذ سعى الى إبرام اتفاقيات سلام وإعادة ترسيم الحدود الوطنية في المنطقة مما أثر بشكل خاص على تركيا وجيرانها بما في ذلك اليونان، فبدأت الجلسات الرسمية للمؤتمر في ٢٠ / تشرين الثاني ١٩٢٢ في لوزان بسويسرا، وحضر المؤتمر ممثلون عن دول الوفاق تمثلهم وفود من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان ويوغوسلافيا ورومانيا، وشاركت الولايات المتحدة أيضاً بصفة مراقب لأنها لم تكن في حالة حرب مع تركيا، كما حضرت وفود أخرى من روسيا وبلجيكا وهولندا والبرتغال اسبانيا والسويد والنرويج للإشتراك في المؤتمر، فكانت هولندا قد حافظت على موقف محايد طوال فترة الصراع، إذ كان مناخها السياسي خلال أوائل القرن العشرين قد أتم بسياسة الحياد الطويلة الأمد والتي بدأت منذ عام ١٨٣٠ أي بعد انفصال بلجيكا عن هولندا، ولم يسمح لها ذلك الوضع المحايد بأن تكون ممثلة في مفاوضات السلام، ورغم هذا الوضع، كان من المقرر أن تشارك الدول المحايدة في المؤتمر، وذلك بهدف حماية الامتيازات التي تضمنها اتفاقيات الدولة العثمانية وعارض الممثلون الأتراك هذه الفكرة، خوفاً من أن تعمل الدول المحايدة على توسيع الجبهة المعارضة^(٩)، ونتيجة



للمفاوضات بين الطرفين، تمت الموافقة على مشاركة الدول المحايدة في الجلسات المستقبلية بشأن القضايا المتعلقة بالوضع القانوني للأجانب^(١٠).

مثل هولندا في المرحلة الأولى من محادثات السلام بين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ و ٢٣ نيسان الوزير السويسري فان بانهويس، و HJ كرامرز، و Joncheer MM ١٩٢٣، لكنهم لم يكونوا حاضرين في المرحلة الثانية بين ٢٣ نيسان و ٢٤ تموز ١٩٢٣، مؤتمر لوزان^(١١) والذي كان يهدف الى التفاوض على معاهدة سلام جديدة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الوفاق^(١٢)، وخلال المؤتمر شارك الممثلون الهولنديون في جلسات اللجان الفرعية المختلفة، بما في ذلك اللجنة الفرعية الأولى للجنة الثانية، التي ناقشت القضايا المتعلقة بالوضع القانوني للأجانب والأشخاص الطبيعيين والأجانب في تركيا، كما شاركوا في اللجنة الفرعية الثانية، التي ناقشت القضايا المتعلقة بالنظام الاقتصادي، واللجنة الفرعية الثالثة التي ناقشت قضايا الجنسية وقضايا البحث الأثري، فكانت مشاركة هولندا في المؤتمر جزءاً من الجهود الدولية لتحقيق سلام دائم في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى^(١٣) وفي اطار معاهدة لوزان، تم تفويض السيطرة على المضائق التركية الى لجنة دولية، ومع ذلك لم تكن هولندا جزءاً من هذه اللجنة، مما دفع الحكومة الهولندية الى التحرك السريع، وقدمت حكومة هولندا طلباً رسمياً الى الحكومة التركية للانضمام الى لجنة المضائق، وتم التعهد بأن تقوم هولندا بتنفيذ أنشطة لصالح تركيا في لجنة المضائق باعتبارها دولة محايدة، إلا أن الطلب رفض حينها من قبل الحكومة التركية^(١٤).

ثانيا عودة العلاقات التركية الهولندية وزيارة البارون رينجرز إلى أنقرة :

أعيد تأسيس العلاقات الرسمية بين جمهورية تركيا وهولندا في ٢٤ حزيران ١٩٢٤، مع تعيين محمد أسعد بك قائماً بالأعمال الدائمة في مدينة لاهاي الهولندية، ففي الأول من حزيران ١٩٢٤ توجه محمد أسعد بك الى وزارة الخارجية الهولندية وقدم أوراق اعتماده مما يعكس التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين^(١٥)، وكانت الزيارة الرسمية الأولى الى أنقرة ممثلة لمملكة لهولندا على يد البارون ويلديرين رينجرز في ١٤ آب ١٩٢٤، بعد اتصالاته مع وكيل وزارة الخارجية التركي توفيق كمال والمستشار منير بك في أنقرة^(١٦). وفي ١٦ آب ١٩٢٤، تم توقيع معاهدة الصداقة بين تركيا وهولندا، حيث قام مندوبو الطرفين بالتوقيع على المعاهدة، وصدرت كإصدار مخطوط في أنقرة في ١٦ آب ١٩٢٤^(١٧).

وفي ٥ آب ١٩٢٥، استقبل غازي مصطفى كمال السفير الهولندي البارون ويلديرين رينجرز في قصر تشانكايا، حيث قدم السفير ويلديرين رينجرز الى الرئيس غازي مصطفى كمال خطاب





الاعتماد الذي كتبه الملكة فيلهلمينا، والذي يصف الصفات المتفوقة التي يتمتع بها البارون ويلديرين رينجرز، وأشار الرئيس مصطفى كمال إلى أن زيارة البارون إلى أنقرة أدت إلى إرساء العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وهولندا بشكل كامل^(١٨)، كما أعلنت الحكومة التركية أنها وجهت دعوة إلى ممثلين هولنديين لزيارة أنقرة، واقترحت إنشاء بعثة دبلوماسية في العاصمة التركية انقره ، كما تم إنشاء قنصليات عامة في إسطنبول وأزمير^(١٩).

من جانبها، قامت الحكومة التركية بزيادة عدد البعثات الدبلوماسية في هولندا، حيث كانت قد أنشأت القنصلية العامة في أمستردام في ٢٥ شباط ١٩٢٥، حيث تم تعيين نعمان طاهر بك قنصلاً عاماً ، وتتمثل مهمة هذا القنصل في تسهيل قضايا التأشيرات وجوازات السفر، وشهدت العلاقات الثنائية التي أعيد تأسيسها تطوراً سريعاً، وتم إنشاء بعثات دبلوماسية جديدة بين البلدين^(٢٠). في عام ١٩٢٨ شهدت الألعاب الأولمبية في أمستردام مشاركة فريق رياضي تركي، مما أدى إلى تغيير الصورة المتخلفة للأتراك في أذهان الهولنديين ، وكانت هذه المشاركة جزءاً من الجهود التي بذلتها تركيا الجديدة تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك، لتحديث صورة البلاد في المجتمع الدولي، وقد أثارت الصورة الحديثة لتركيا الجديدة الإعجاب لدى الهولنديين، الذين بدأوا يرون في مصطفى كمال مهندس هذه العملية ، وكان هذا التطور يعكس التغيير الإيجابي في الصورة التي كان يمتلكها الهولنديون عن الأتراك، حيث بدأوا يرونهم كشعب حديث ومتقدم .

تم استدعاء القائم بالأعمال في لاهاي، علي بك إلى أنقرة في آب ١٩٢٨، وهذا ما أظهر التغييرات في التمثيل الدبلوماسي التركي في هولندا، والذي عين لاحقاً قائماً بالأعمال في ريو دي جانيرو في تشرين الأول ١٩٣٠ ، وعلى الرغم من عدم وجود معلومات محددة حول سبب إنتهاء مهمة علي بك القصيرة الأمد بصفته القائم بالأعمال في مدينة لاهاي الهولندية ، إلا ان هناك تعليقات تشير الى انه كان شخصاً غيرمتوافق ولايلتزم بالإنضباط جيداً ولم يفهم تماماً قيمة هذه المهمة الموكلة اليه^(٢١) .

وفي تشرين الثاني ١٩٢٩، تم تعيين السيد جمال بك، المستشار من الدرجة الأولى في السفارة الكبرى في باريس، قائماً بالأعمال بالنيابة في لاهاي، كما تم ترقية قنصلية أمستردام إلى قنصلية من الدرجة الأولى، وهذا التطور يُظهر التغييرات في السياسة الخارجية التركية في أوائل القرن العشرين^(٢٢) ، وشهدت العلاقات بين تركيا وهولندا تطوراً مهماً ، ففي كانون الأول عام ١٩٣٢، تم طرد السفير الهولندي جيه دي فان كيتويتش فيرشور من منصبه، وتم تعيين البارون فان هارينكسما سلوتن القائم بالأعمال في أوصلو سفيراً جديداً لتركيا ، ووصل البارون إلى اسطنبول في



١١ نيسان ١٩٣٣، وأجرى اتصالات هناك قبل أن يتوجه إلى أنقرة في ١٥ نيسان ١٩٣٣ لبدء مهامه رسمياً^(٢٣).

المحور الثاني العلاقات الاقتصادية بين تركيا وهولندا :

وفي ١٦ آب ١٩٢٥ قامت الحكومة التركية بإرسال برقية للحكومة الهولندية من أجل شراء غواصات، حيث كانت وزارة الخارجية التركية ابغت جانب البحرية التركية بان ميرالاي كنعان بك سوف يكون ممثل الحكومة بعقد اتفاقية مع احد الشركات الهولندية في صناعه السفن تدعى فاينورد في روتردام وسوف يتم شراء الغواصات لدعم البحرية التركية^(٢٤)، وفي ٤ كانون الثاني ١٩٢٦م قامت السفارة الهولندية في تركيا بإرسال برقيه وزاره الخارجية طلبت فيها نسخه من قرار موافق على انشاء كنيسة للبروتستانت ومستشفى في ازمير حيث كانت قد حصلت على موافقة على انشاء كنيس ومستشفى من قبل الحكومة التركية^(٢٥)، وكانت الحكومة الهولندية عقدت اتفاقية مع الجانب التركي بشأن المواطنين الاتراك ففي ٢١ شباط ١٩٢٦م اخذ اتفاقية الإقامة التي نصت على خضوع المواطنين الاتراك والتجار للقانون الاوروبي في المدن والمستعمرات الهولندية، وتم ارسال نسخة من مسوده الاتفاقية لوزارة الخارجية التركية حيث كان هناك اترك يعملون في المستعمرات الهولندية في اسيا والهند^(٢٦)

اولا الاتفاقيات التجارية التركية الهولندية خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٣٤ :

بعد معاهدة لوزان، بدأت جمهورية تركيا في تعزيز علاقاتها التجارية مع دول أخرى من خلال توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية، وقامت الحكومة التركية بإعادة ترتيب التعريفات الجمركية ضمن حدود معاهدة لوزان، مما دفع الدول الأخرى إلى الحضور إلى أنقرة لتوقيع اتفاقيات تجارية ونتيجة لذلك، اضطرت الحكومة الهولندية إلى إبرام اتفاقية ثنائية مع تركيا لتجنب التعرض للضرر من التعريفات العامة، وتولت وزارة الخارجية التركية مهمة البدء بالمفاوضات وإبرام اتفاقية تجارية بين تركيا وهولندا وهذه الاتفاقية الثنائية بين تركيا وهولندا تعكس التطورات الإيجابية في العلاقات بين البلدين في أوائل القرن العشرين كما تظهر الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا والاتحاد الأوروبي .^{٢٧}



بدأت المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة في أنقرة بين الوفدين التركي والهولندي في بداية شهر شباط ١٩٢٦م^(٢٨) مما يمثل خطوة مهمة في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، وفي ١١ شباط ١٩٢٦، تم توقيع اتفاقية تجارية مؤقتة بين تركيا وهولندا لمدة ستة أشهر^(٢٩) تم توسيع هذه الاتفاقية في وقت لاحق لتشمل المستعمرات الهولندية، وتجديد الاتفاق كل ستة أشهر حتى يتم توقيع اتفاقية التجارة التركية الهولندية المؤرخة في ١١ شباط ١٩٢٦ تعتبر أول اتفاقية تجارية يتم توقيعها بين البلدين^(٣٠)، في أعقاب إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وهولندا وتعيين السفراء المتبادلين، جرت زيارات بحرية متبادلة بين السفن التابعة للأساطيل البحرية في البلدين، وكانت أولى هذه الزيارات رحلة سفينة المعارض في البحر الأسود إلى أمستردام، والتي كان هدفها التعريف بتركيا في الموانئ الأوروبية ولتحقيق هذه الغاية، رست السفينة في ميناء أمستردام في ١١ تموز ١٩٢٦، أما الزيارة الثانية فكانت السفينة الهولندية "ترومب" في إسطنبول بهدف إجراء اتصالات في نطاق أنشطتها في البحر الأبيض المتوسط، والتي وصلت نهاية شهر تشرين الأول عام ١٩٢٦، وهذه الزيارات المتبادلة تعكس الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والتفاهم بين البلدين^(٣١).

في ٢٥ آب ١٩٣١، تم توقيع اتفاقية التجارة والملاحة بين تركيا وهولندا^(٣٢) بين السفير الهولندي ووزير الدفاع الوطني زكاي بيه^(٣٣)، بناءً على طلب الحكومة الهولندية بهدف سد الفجوة التي خلفتها نهاية اتفاقية التجارة و الملاحة السابقة المبرمة في ٢٥ تموز ١٩٢٨، والتي كانت قد تعرضت لانتقادات المعارضة في جلسة مجلس الشيوخ، وأنهت تركيا هذه الاتفاقية بعد مدة قصيرة من توقيعها بسبب الرسوم الجمركية التي تم تنظيمها وفقاً لبنود معاهدة لوزان، وشملت اتفاقية آب عام ١٩٣١ المستعمرات الهولندية في جزر الهند الشرقية وسورينام وكوراساو^(٣٤)، وفي عام ١٩٣١م واجهت هولندا أزمة اقتصادية حادة، مما أدى الى زيادة التعريفات الجمركية من ٨% الى ١٠%، ومن أجل حماية مصالحها الاقتصادية، وقعت الحكومة الهولندية والتركية في جنيف بسويسرا اتفاقية التسوية والتحكيم القضائي بين البلدين والتعاون في مجال القضاء في ٨ كانون الأول ١٩٣٢م، وكان القائم بالاعمال الدائم في لاهاي ارسل برقية إلى وزارة الخارجية اوضح فيها بان البرلمان الهولندي قام في التصديق على اتفاقية المصالحة بين تركيا وهولندا^(٣٥)، وفي ٢٦ حزيران عام ١٩٣٣م، قام القائم بالأعمال التركية في مدينة لاهاي الهولندية بارسال تقرير الى وزارة الخارجية التركية، أوضح فيها بأن البارون تيست (baron test) وهو محامي في محكمة استئناف لاهاي والذي كان يريد تطوير العلاقات مع تركيا ويكن مشاعر طيبة تجاه تركيا وقام بإنشاء جمعية الصداقة التركية الهولندية والهدف



منها تطوير العلاقات العلمية والتجارية والصناعية بين الاتراك والهولنديين ، وأكد أن هذه الجمعية ستساهم في تطوير العلاقات وتتوير الرأي العام ، وبما ان المواطنين الأتراك في هولندا قليلين فأن هذه الجمعية التي تأسست من قبل الهولنديين لا تتطلب الدعم المالي من الحكومة التركية الا انها تريد الدعم المعنوي وارسال الخبراء في المستقبل من اجل إقامة المؤتمرات^(٣٦) ،وفي الأول من آذار عام ١٩٣٤م ، تم توقيع اتفاقية المقاصة المؤقتة بين تركيا وهولندا والتي كانت خطوة مهمة في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين^(٣٧)، وكان من بنود الاتفاقية تصدير العنب والتين من تركيا الى هولندا واستيراد لحوم البقر والسكر من هولندا والتزام البلدين بتوقيع اتفاقية تبادل دائمة خلال شهرين من تاريخ الاتفاق ،وكانت هذه الاتفاقية مقدمة لاتفاقية المبادلة والمقاصة المزمع توقيعها بين البلدين ، وفي ٢٣ أيلول عام ١٩٣٤م ، تم توقيع اتفاقية التجارة والمقاصة بين تركيا وهولندا^(٣٨) والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٩ تموز عام ١٩٣٩م^(٣٩) .

ثانيا المؤسسات والشركات الهولندية والتركية العاملة في البلدين .

كانت هناك شركات تعمل بين البلدين في ثلاثينيات القرن العشرين. بعض هذه الشركات موجودة في هولندا، وبعضها في تركيا، وفي رسالة قدمها محمد توفيق بك من مؤسسة محمد وصفي إلى رئيس الوزراء عصمت باشا، طلب توفير التسهيلات للمجموعة الصناعية التي شكلتها الشركات الهولندية في المشاريع التي سيتم تنفيذها في تركيا ، وجاء في الرسالة أن أكبر شركات بناء الموانئ في هولندا والعديد من المجموعات الصناعية شكلت مجموعة قوية فيما بينها وأن هذه المجموعة كانت معنية بأعمال بناء موانئ مرسين وسامسون وإيريجلي وخط أنطاليا - أفيون قره حصار والبرنامج الصناعي وتسليم السفن الحربية والغواصات. ، وأن وفدا معنيا بالشؤون التجارية سيصل إلى تركيا في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من رسالة توفيق بك، فقد تبين أن المجموعة الصناعية الهولندية لم تتقدم بأي طلب إلى الحكومة^(٤٠) ولهذا السبب حتى عام ١٩٣٤ عندما قدمت الرسالة، لم يتم تحديد أي مشروع في تركيا قامت المجموعة الهولندية بتنفيذه . وهناك مجموعة صناعية هولندية أخرى أنشئت لتنفيذ مشاريع في تركيا وهي^(٤١) "الشركة الهولندية لأعمال الموانئ" ، والتي فازت بمناقصة بناء ميناء في جولجوك لتلبية احتياجات البحرية التركية في ٩ آيار ١٩٣٤ . وافقت الحكومة التركية على " المشروع الهولندي"^(٤٢) ،الذي يتضمن بناء حوض لبناء السفن وقاعدة بحرية ونظراً لعدم كفاية الموارد المالية، فقد تبين أنه ليس بالأماكن إكمال جميع أجزاء المشروع ، وتم طرح هذه الأجزاء للمناقصة مرة أخرى. وقد فاز تحالف مكون من مجموعة صناعية هولندية وخمس شركات ألمانية بمناقصة بناء ١٣ قسماً . وكانت الشركة الهولندية الأكثر أهمية العاملة في تركيا هي بنك بهريسفيت الهولندي (البنك



الهولندي للبحر الأبيض المتوسط)، الذي كان يمارس عمله منذ عام ١٩٢١، وتم تغيير اسم البنك فيما بعد إلى البنك الهولندي. " NV " واستمرت في أنشطتها لسنوات عديدة^(٤٣) بدأت شركة " شركة مساهمة عامة شركة الفحم دبليو هندريك فان دير زي " التي كانت تعمل في مجال النقل وكان يملكها السيد زي المذكور أعلاه من إزمير، عملياتها في عام ١٩١٤ وتم زيادة رأس مال الشركة من ١٠٠٠٠٠٠ فلورين إلى ٢٤٠٠٠٠٠ فلورين في عام ١٩٣٥، وكانت هناك شركة أخرى تعمل في تركيا هي شركة رويال داتش شل بدأت الشركة نشاطها في تركيا عام ١٩٠٩، وواصلت نشاطها منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٦، وعينت الشركة رجل الأعمال ساتفيت لطفي بك (طوزان) ممثلاً لها في تركيا من أجل الحصول على امتياز في حقول النفط في تركيا وكان سبب هذا التعيين هو أن ساتفيت بيه ذكر في الرسالة التي أرسلها إلى مديري الشركة أنه يستطيع الحصول على حقوق الامتياز في مناطق مختلفة في قرية بولك (الإزيغ)، وقرية بولانيك (موش)، وسينوب، وفان، وإلمالي، وأضروم نيابة عن شركة رويال داتش شل وإن الحقوق التي تتمتع بها شركة ساتفيت بيه هي حقوق الامتياز لشركة La Societe Turque pour l'Industrie et le Commerce de Naphte (شركة صناعة وتجارة النفط التركية)، كما أعرب السفير التركي في برلين، كمال الدين سامي بيه، عن ارتياحه بتعيين ساتفيت بيه في رسالة بعث بها إلى مدير الشركة، السير هنري ديترينج وكما يمكن فهمه من مراسلات ساتفيت بيه، فإن وزير التجارة مصطفى رحمي بيه يتبنى نهجاً مريباً تجاه شركة شل وتم حل هذا التردد من خلال وساطة السفير في لندن، فيريت بك (تيك). وبعد اتصالات أجراها ساتفيت بك بموجب توكيل رسمي، جاء مسؤول يدعى فان دير بلوج إلى أنقرة نيابة عن الشركة. وكان اتفاق ساتفيت بك مع الشركة سيبدأ في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦، ويتضمن عمولة قدرها ١٢٠ جنيهاً إسترلينياً لمدة ستة أشهر وحصصاً بنسبة ٦٪ في الشركة التي سيتم تشكيلها بعد الامتيازات التي ستحصل عليها الشركة في المستقبل ونتيجة لفشل نشاطات ساتفيت بك في إحداث تغييرات في قانون البترول التركي والاتصالات المطولة، غادر ممثل الشركة فان دير بلوج تركيا ومع رحيل بلوج، انتهت محاولات الحصول على الامتيازات، التي بدأت بجهود ساتفيت بك في عام ١٩٢٦ بالفشل^(٤٤). وكان هناك أيضاً رجال أعمال أتراك يعملون في هولندا تمكن أحدهم وهو محمد زكي بيه، من جعل الشعب الهولندي يحب التبغ والسجائر التركية من خلال ماركة السجائر التي أسسها في أمستردام وفي عام ١٩٣٢، وفي بيئة كانت التجارة تنقل فيها، اكتسبت الشركة مكانة مهمة في صادرات السجائر التركية إلى هولندا بعد النجاح الذي حققته شركة محمد زكي بيه وشركات السجائر التركية الأخرى في الدول الأوروبية^(٤٥)،





انطلقت حملات تشويه سمعة التبغ التركي في بلدان مختلفة، وخاصة في ألمانيا وهولندا وفرنسا وفي بعض المحال التي يعلق العلم التركي على نوافذها، تم خلط التبغ العادي مع التبغ التركي، مما أدى إلى انخفاض جودة التبغ وتقليص الطلب على التبغ التركي^(٤٦) ، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٤ زار عثمان نوري باتو مصانع فيليبس في آيندهوفن، برفقة الأمين العام لشركة فيليبس ميان وعضو جمعية الصداقة التركية الهولندية البارون تيستا. بعد زيارة المقر الرئيسي لشركة فيليبس، تمت زيارة مصانع المصاييح المتوهجة وتناول الغداء في نادي جولف لينكز في آيندهوفن ، وفي فترة ما بعد الظهر، تفقد الوفد التركي منصات إنتاج أجهزة الراديو في مصانع الزجاج ومصانع المعدات ثم غادر المصنع^(٤٧) . وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٦، قام وكيل وزارة التجارة في الجمهورية التركية، فائق كورد أوغلو، بزيارة رسمية إلى هولندا وأجرى محادثات بشأن الخلافات في اتفاقية المقاصة الهولندية التركية وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦، أقيم مأدبة عشاء على شرف وكيل وزارة التجارة التركية، نظمها المصرفيون والصناعيون الهولنديون، ثم وزير التجارة. وفي أعقاب زيارة الوفد التركي، تقرر أن تشارك هولندا في الخطة الصناعية التركية على أساس السلع التركية على المدى الطويل، وتقرر إرسال وفد هولندي إلى تركيا لهذا الغرض^(٤٨) ، وفي ٩ شباط عام ١٩٣٧، تم التوقيع بالأحرف الأولى على شروط اتفاقية التجارة والمقاصة في قاعة المؤتمرات بوزارة الاقتصاد بين الممثل الهولندي فان كليفينز والممثل التركي وكيل وزارة الاقتصاد فائق كورد أوغلو. وبعد التوقيع توجه الوفد على الفور إلى المحطة وغادر أنقرة^(٤٩) ، تم التوقيع على نصوص الاتفاقيات بالأحرف الأولى في ٢٧ شباط عام ١٩٣٧ في القاعة الكبرى بوزارة الخارجية بين وكيل وزارة الاقتصاد فائق كورد أوغلو نيابة عن جمهورية تركيا والبارون هارينكسما توسلوتن نيابة عن الحكومة الهولندية، يتضمن محتوى الاتفاق الموقع نص اتفاقية المقاصة الجديدة، التي ستحل محل اتفاقية المقاصة المؤقتة بين تركيا وهولندا^(٥٠) ، وبرتوكول مالي بقيمة ٣٥ مليون فلورين يتم دفعها للشركات الهولندية على أقساط تمتد حتى ثماني سنوات وضمنها بعض السلع التركية. وبموجب الاتفاق، لن يتم فرض أي فوائد وسيتم دفع الأقساط مقابل ذلك، كما سيتم السماح بتصدير البضائع التركية إلى هولندا من قبل الأطراف المهتمة ، وبموجب شروط الاتفاقية، فإن المشاريع التي يمكن للشركات الهولندية المشاركة فيها هي: بناء محطات الراديو، الأعمال والالتزامات التابعة لمؤسسة البريد والبرق والهاتف، أعمال البناء والمعدات التابعة للموانئ التي تحدد الحكومة بنائها أو تحسينها، بناء السفن، تسليم القهوة إلى الخارج من المستعمرات الهولندية، جميع أنواع المشتريات الحكومية، والأعمال التي تدرج ضمن خطط الدولة والصناعة والزراعة والأشغال العامة والسلع التي يمكن للشركات الهولندية



شراؤها بالتقسيط مقابل الدفع هي كما يلي: القمح والشعير والدخن وبذور الطيور وأنواع أخرى من الحبوب والأفيون والموهير والقطن والنبيد والمشروبات الكحولية والرخام وأي منتج تركي آخر لم يتم تصديره حتى الآن إلى هولندا بنسبة كبيرة ، وستدخل اتفاقية المقاصة الجديدة حيز التنفيذ في الأول من آذارعام ١٩٣٧ وستظل اتفاقية التجارة لعام ١٩٣٤ سارية المفعول حتى ٢٣ آذار ١٩٣٧ وحظيت شروط الاتفاق بترقيم إيجابي من قبل الجمهور الهولندي وأكد أن المشاريع التي سيتم تنفيذها في تركيا من شأنها أن تخلق آفاقاً واسعة للصناعة الهولندية^(٥١) ، في ١٩ آذار عام ١٩٣٧، تم التوقيع رسمياً على الاتفاقية الجديدة، التي ستحل محل اتفاقية التجارة التركية الهولندية المبرمة في ٢٣ أيلول ١٩٣٤، من قبل وكيل وزارة الاقتصاد، فائق كورد أوغلو، نيابة عن جمهورية تركيا، والبارون فان هارينكسما نيابة عن الحكومة الهولندية^(٥٢) تم إعادة هيكلة قانون قبول اتفاقية التجارة بين تركيا وهولندا وأعضائها، الذي حل محل اتفاقية ٢٣ أيلول ١٩٣٤، في ١٩ آذار ١٩٣٧ وتم ترتيبه وفقاً لمبادئ المقاصة ودخل حيز التنفيذ في ١ آذارعام ١٩٣٨، وفتحت هذه الاتفاقيات آفاقاً جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين، وتضمن منافع متبادلة لكلا البلدين^(٥٣).

الخاتمة

شهدت العلاقات التركية الهولندية خلال المدة (١٩٢٣-١٩٣٨) تطوراً تدريجياً اعتمد على أسس سياسية واقتصادية واضحة. منذ مؤتمر لوزان، أبدت هولندا موقفاً إيجابياً تجاه تركيا الجديدة؛ فرغم مشاركتها في المؤتمر بصفة مراقب فقط، إلا أنها دعمت بشكل غير مباشر جهود تركيا لاستعادة سيادتها وإعادة تنظيم علاقاتها الدولية، مما ساهم في سرعة اعترافها بالجمهورية التركية بعد توقيع المعاهدة، على الصعيد السياسي، عززت الزيارة الرسمية التي قام بها البارون فان رينجرز إلى أنقرة عام ١٩٢٥ العلاقات الثنائية، حيث حملت الزيارة رسائل تأييد لسياسة التحديث التركية، وأسهمت في تهيئة الأرضية لتعاون أوسع بين البلدين. كان اللقاء مع كبار المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم مصطفى كمال أتاتورك تعبيراً واضحاً عن الرغبة الهولندية في بناء شراكة مستقرة مع الجمهورية الوليدة، اقتصادياً شكلت اتفاقيات المقاصة الموقعة بين تركيا وهولندا، وخاصة اتفاقية عام ١٩٢٦، مرحلة محورية في تطوير العلاقات الاقتصادية، إذ نظمت أسس التبادل التجاري، وسهلت العمليات المالية عبر آلية تسوية المدفوعات التجارية الثنائية، مما أدى إلى تنشيط حركة التبادل التجاري. وقد استفادت العديد من الشركات الهولندية من هذه الترتيبات، فساهمت في مشاريع تنموية مختلفة داخل تركيا، لا سيما في مجالات النقل البحري، الزراعة، والخدمات التجارية. بذلك يمكن القول إن العلاقات التركية الهولندية خلال هذه المدة



اتسمت بالاستقرار النسبي، وشكلت نموذجاً لعلاقات قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

الهوامش

(١) ولد عام ١٤٩٥ وتولى السلطة بعد وفاة والده سليم الأول عام ١٥٢٠ وتعد مدة حكمه أطول مدة حكمها سلطان عثماني، اصدر في عهده قانون نامة سلطان سليمان، أي دستور السلطان سليمان لذلك سمي بالقانوني للمزيد ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط ١، دار النفائس للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ١٩٨.

(٢) Fikret Yılmaz, İzmir'de 400 Yıl: İzmirli Hollandalılar ve İzmir ile Hollanda Arasındaki Ticari İlişkiler, İzmir Ticaret Odası Kültür Sanat ve Tarih Yayınları: 15, İzmir 2012 s. 44.

(٣) Alexander H. De Groot, Hollanda ve Türkiye: Dört Yüz Yıllık Siyasi, Ekonomik, Sosyal ve Kültürel İlişkiler, İstanbul 2007, s. 9

(٤) Yılmaz, a.g. s. 48-49.

(٥) Alptekin Mudrisoğlu, Kurtuluş Savaşı'nın Mali Kaynakları, Maliye Bakanlığı'nın Ellinci Yıl Yayınları, Ankara, 1973, s. 55.

(٦) Bülent Peker, Ermeni Tehciri, Atatürk Araştırma Merkezi, Ankara 2009, s. 30.

(٧) وُلد في مدينة سلانك عام ١٨٨١م، عمل والده موظفًا بسيطًا في الجمارك، دخل مصطفى كمال مدرسة فاطمة مولى الدينية لكن وفاة والده اضطره إلى تركها، إذ تُوفِّي والده حينما كان في الحادية عشرة. تنقَّل بين عدد من المدارس، فقد التحق بمدرسة الرشيدية العسكرية عام ١٨٩٣م، ثم التحق بالمدرسة العسكرية العليا في موناستر بمقدونيا وتخرَّج فيها برتبة ملازم ثانٍ عام ١٨٩٩م، ثم التحق بكلية أركان الحرب الكبرى في القسطنطينية وتخرَّج فيها عام ١٩٠٥م برتبة نقيب، وفي عام ١٩٠٨م انضمَّ إلى جمعية الاتحاد والترقي، وفي عام ١٩٠٩م عُيِّنَ مدربًا للفيلق الثالث في سالونيك، وشارك في العمليات الحربية في ألبانيا ثم نُقل إلى القيادة العامة في إسطنبول عام ١٩١١م، وشارك في الحرب العثمانية الإيطالية في ليبيا عام ١٩١٢م، وحرب البلقان عامي ١٩١٢-١٩١٣م، وفي عام ١٩١٣ عُيِّنَ ملحقًا عسكريًا في صوفيا وشارك في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح أوَّل رئيس للجمهورية التركية بتصويت ١٥٨ نائبًا ممَّن شاركوا في الانتخابات الرئاسية التي تمت عقب الإعلان الجمهوري، ففي تشرين الأول عام ١٩٢٣م أعلنت الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك واختيرت أنقرة عاصمةً لها. وبعد انتخاب مصطفى كمال رئيسًا للدولة نادى قائلًا: "كم هو سعيد ذلك الرجل الذي يستطيع أن يسمي نفسه تركيًا". وألقى أيضًا كلمةً في المجلس الوطني الكبير قال فيها: "بفضل هذا النظام الجديد سنتجح أمتنا وأن تظهر مناقبها وخصائصها أمام العالم المتحضر ولسوف تبرهن الجمهورية التركية فعلاً لا قولاً أنها جديرة بالمكانة التي تحتلها في العالم، أمَّا في عام ١٩٢٨م؛ فقد ألغى استخدام الحرف العربي في الكتابة وأمر باستخدام الحرف اللاتيني. وأطلقَ عليه اسم أتاتورك أي (أبو الأتراك)؛ بسبب دوره الكبير في حرب الاستقلال وقيامه في تأسيس الجمهورية التركية، وتُوفِّي مصطفى كمال أتاتورك عام





١٩٣٨م، للمزيد ينظر: حسن صادق ابراهيم شمسي، دليل الشخصيات التركية المعاصرة، ط١، دار عدنان، بغداد، ٢٠٢٢، ص٢٩-٣٣.

(⁸)Alexander H. de Groot, “Mustafa Kemal Atatürk ve Türk Ulusal Hareketi 1919-1923 Hollanda Basınında”, Quebec Beşeri Bilimler Araştırma Dergisi, No. 25, Ankara (2005), s. 187.

(⁹)Koloğlu, Modernleşmenin Bir Örneği Olarak Cumhuriyetin İlk On Beş Yılı (1923-1938), Boyut Yayınları, İstanbul 1999, s. 11-78.

(¹⁰)Norbrabanch bölgesel gazetesi 's-Hertogenbossche Courant, 22 Ocak 1923.

(¹¹)Engin Koparan, Lozan Tartışmalarının TBMM ve Türk Basınına Yansımaları (1922-1923), İstanbul Üniversitesi, Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü, Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Anabilim Dalı, Yüksek Lisans Tezi, 2010, s. 219.

(¹²)Lozan Barış Konferansı Tutanakları - Belgeler, Grup I, Cilt II, Çeviri: Suha L. Miray, Yapı Kredi Yayınları, İstanbul, s. 77-78; Küçük, aynı referans. P. 225.

(¹³)Mira, önceki kaynak, s. 3.

(¹⁴)Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri Başkanlığı, Osmanlı Arşivleri (BOA), Dışişleri Bakanlığı İstanbul Heyeti (HR.İM), Dosya No: 18, Gömlek No: 55, Belge No: 1.

(¹⁵)Genel İş Dergisi, 4 Temmuz 1924; El-Vatan: Edebi Bir Hükümet Gazetesi, 4 Temmuz 1924; Masbudhi Tapınağı, 4 Temmuz 1924.

(¹⁶)Karaçay, Çağ, s. 283.

(¹⁷)Karaçay, Çağ, s. 283.

(¹⁸)Bilal Şimşir, Atatürk ve Yabancı Devlet Başkanları, Cilt II, Danimarka-İran, Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara 2001,s223.

(¹⁹)Nieuwe Rotterdam Courant, 17 Ağustos 1925; Het Vaderland: Bir Hükümet ve Edebiyat Gazetesi, 17 Ağustos 1925.

(²⁰)Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri Başkanlığı Osmanlı Arşivleri Başkanlığı (OAM), Fon Kodu: 30-11-1-0, Site Kodu: 11-7-11.

(²¹)Delft Courant, 12 Kasım 1929.

(²²)Türkiye Cumhuriyeti Resmi Gazetesi, 4 Mayıs 1929, Sayı: 1362; Algemeen Handelsblad, 9 Aralık 1929; De Maspod, 9 Aralık 1929.





- (²³)Cumhuriyet 15 Nisan 1933.
- (²⁴)BCA 532/44489/212904.46.
- (²⁵)BCA532/44622/214205.2
- (²⁶)BCA523/44819/216192-40
BCA532/44819/216192-39.
- (²⁷)BCA,30/18-1-1/ 17-83-3.
- (²⁸)Milli Egemenlik, 7 Şubat 1926; Milliyet, 7 Şubat 1926; Son Saat, 7 Şubat 1926.
- (²⁹)BOA ،HR.IM. ،DN ،185 ،G..N. 65
- (³⁰)BCA, Fon Kodu: 30-18-1-1, Site Kodu: 19-29-4.
- (³¹)Cumhuriyet 12 Temmuz 1926; 12 Temmuz 1926 akşamı; Tarih: 12 Temmuz 1926.
- (³²)Eyalet Genel Tweed Kamera, Tweed Kamera Kamera 1931-1932 Kamera No. 390
Önceki No. 3; Algemeen Handelsblad, 26 Ağustos1931.
- (³³)Cumhuriyet, 26 Ağustos 1931
- (³⁴)Vaderland: Resmi Devlet Onaylı Bülten, 8 Haziran 1932.
- (³⁵)BCA523/44819/216339-34.
BCA532/44819/216339-29.1932m.
- (³⁶)BCA (başbakanlık Cumhuriyet arşivi) 30-10/80526.
- (³⁷)El-Vatan: Hükümetin edebiyat gazetesi, 29 Ekim 1934.
- (³⁸)BCA532/44806/216150-89.
- (³⁹)Cumhuriyet, 24 Eylül 1934.
- (⁴⁰)BCA: 30-10-0-0, Site Kodu: 207-413-11
- (⁴¹)BCA, Fon Kodu: 30-18-1-2, Site Kodu: 45-39-2.
- (⁴²)Ferhat Dinler, Türk Denizcilik Tarihi (1923-1938), İnönü Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, Malatya 2009, s. 62.
- (⁴³)Mahmut Akur, Osmanlı'dan Cumhuriyet'e Gölcük Tersanesi'nin İnşası, 4. ve 2. Çoban Mustafa Paşa Uluslararası Tarih ve Kültür Sempozyumu Bildirileri. Cilt, Kocaeli, 2018, s. 992.
- (⁴⁴)Rafat N. Bella, Stoit Lutfi Tuzan, Büyük Bir Maceracı, Koleksiyoncu, Hayırsever, The Balance Book, İstanbul 2018, s. 134-37
- (⁴⁵)Cumhuriyet 28 Haziran 1932
- (⁴⁶)Cumhuriyet 19 Haziran 1933.
- (⁴⁷)Vaderland: 28 Aralık 1934 tarihli, Amerikan dilinde basılmış mektup.

(⁴⁸)BCA532/44809/216149.13.

(⁴⁹)Türkiye Cumhuriyeti Resmi Gazetesi, 5 Nisan 1937, Sayı: 3572.

(⁵⁰)Türkiye Cumhuriyeti Resmi Gazetesi, 5 Nisan 1937, Sayı: 3572.

(50) Aylık Tarih, No. 39, 1-28 Şubat 1937, s. 39-41; Cumhuriyet 28 Şubat 1937; 28 Şubat 1937'de kuruldu; Son mesaj 28 Şubat 1937; News Evening Post, 28 Şubat 1937; 28 Şubat 1937 akşamı; The Nation, 28 Şubat 1937

(⁵²)Ayın Tarihi, No. 40, Nisan 1937, s. 79-80; Hollanda Devlet Dergisi, 24 Mayıs 1937, (No. 57).

(⁵³)BCA216151/1/29.1938m.

المصادر

أولا الوثائق الارشيف التركي الغير منشورة:

1.BCA 532/44489/212904.46.

2.BCA532/44622/214205.2

3.BCA523/44819/216192-40

4.BCA532/44819/216192-39.

5.BCA,30/18-1-1/ 17-83-3.

6.BCA532/44809/216149.13.

7.BCA216151/1/29.1938m.

8.Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri Başkanlığı, Osmanlı Arşivleri (BOA), Dışişleri Bakanlığı İstanbul Heyeti (HR.İM), Dosya No: 18, Gömlek No: 55, Belge No: 1.

9.Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri Başkanlığı Osmanlı Arşivleri Başkanlığı (OAM), Fon Kodu: 30-11-1-0, Site Kodu: 11-7-11.

10.BOA ،HR.IM. ،DN ،185 ،G..N. 65

11.BCA, Fon Kodu: 30-18-1-1, Site Kodu: 19-29-4.

12.BCA523/44819/216339-34.

13.BCA532/44819/216339-29.1932m.

14.BCA (başbakanlık Cumhuriyet arşivi) 30-10/80526.

15.BCA: 30-10-0-0, Site Kodu: 207-413-11

16.BCA, Fon Kodu: 30-18-1-2, Site Kodu: 45-39-2.

17.BCA532/44806/216150-89.

ثانيا المصادر العربية :





محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ط١ ، دار النفائس للنشر،بيروت ، ١٩٨١
حسن صادق ابراهيم شمسي ،دليل الشخصيات التركية المعاصرة ، ط١،دار عدنان ،بغداد،٢٠٢٢.

ثالثا المصادر التركية

- 1.Fikret Yılmaz, İzmir'de 400 Yıl: İzmirli Hollandalılar ve İzmir ile Hollanda Arasındaki Ticari İlişkiler, İzmir Ticaret Odası Kültür Sanat ve Tarih Yayınları: 15, İzmir 2012 s. 44.
- 2.Alexander H. De Groot, Hollanda ve Türkiye: Dört Yüz Yıllık Siyasi, Ekonomik, Sosyal ve Kültürel İlişkiler, İstanbul 2007, s. 9
- 3.Alptekin Mudrisoğlu, Kurtuluş Savaşı'nın Mali Kaynakları, Maliye Bakanlığı'nın Ellinci Yıl Yayınları, Ankara, 1973, s. 55.
- 4.Arles Hoenkamp-Mazgun, İstanbul'daki Hollanda Sarayı: 1612'den Günümüze Elçilik Binası ve Sakinleri, Yapı Kredi Kültür ve Sanat Yayınevi, İstanbul 2002, s. 127-128.
- 5.Bülent Peker, Ermeni Tehciri, Atatürk Araştırma Merkezi, Ankara 2009, s. 30.
- 6.Alexander H. de Groot, "Mustafa Kemal Atatürk ve Türk Ulusal Hareketi 1919-1923 Hollanda Basımında", Quebec Beşeri Bilimler Araştırma Dergisi, No. 25, Ankara (2005), s. 187.
- 7.Koloğlu, Modernleşmenin Bir Örneği Olarak Cumhuriyetin İlk On Beş Yılı (1923-1938), Boyut Yayınları, İstanbul 1999, s. 11-78.
- 8.Norbrabanch bölgesel gazetesi 's-Hertogenbossche Courant, 22 Ocak 1923.
- 9.Lozan Barış Konferansı Tutanakları - Belgeler, Grup I, Cilt II, Çeviri: Suha L. Miray, Yapı Kredi Yayınları, İstanbul, s. 77-78; Küçük, aynı referans. P. 225.
- 10.Bilal Şimşir, Atatürk ve Yabancı Devlet Başkanları, Cilt II, Danimarka-İran, Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara 2001,s223.
- 11.Mahmut Akur, Osmanlı'dan Cumhuriyet'e Gölcük Tersanesi'nin İnşası, 4. ve 2. Çoban Mustafa Paşa Uluslararası Tarih ve Kültür Sempozyumu Bildirileri. Cilt, Kocaeli, 2018.
- 12.Rafat N. Bella, Stoit Lutfi Tuzan, Büyük Bir Maceracı, Koleksiyoncu, Hayırsever, The Balance Book, İstanbul 2018.

رابعاً الرسائل الاطاريح





- 1.Engin Koparan, Lozan Tartışmalarının TBMM ve Türk Basınına Yansımaları (1922-1923), İstanbul Üniversitesi, Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü, Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Anabilim Dalı, Yüksek Lisans Tezi, 2010.
- 2.Ferhat Dinler, Türk Denizcilik Tarihi (1923-1938), İnönü Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, Malatya 2009.

رابعاً الجرائد و الصحافة:

1. Türkiye Cumhuriyeti Resmi Gazetesi, 5 Nisan 1937, Sayı: 3572.
2. Türkiye Cumhuriyeti Resmi Gazetesi, 5 Nisan 1937, Sayı: 3572.
3. Aylık Tarih, No. 39, 1-28 Şubat 1937, s. 39-41; Cumhuriyet 28 Şubat 1937; 28 Şubat 1937'de kuruldu; Son mesaj 28 Şubat 1937; News Evening Post, 28 Şubat 1937; 28 Şubat
4. Ayın Tarihi, No. 40, Nisan 1937, s. 79-80; Hollanda Devlet Dergisi, 24 Mayıs 1937, (No. 57).
5. Genel İş Dergisi, 4 Temmuz 1924; El-Vatan: Edebi Bir Hükümet Gazetesi, 4 Temmuz 1924; Masbudhi Tapınağı, 4 Temmuz 1924.
6. Cumhuriyet 28 Haziran 1932
7. Cumhuriyet 19 Haziran 1933.
8. Vaderland: 28 Aralık 1934 tarihli, Amerikan dilinde basılmış mektup.
9. Nieuwe Rotterdam Courant, 17 Ağustos 1925; Het Vaderland: Bir Hükümet ve Edebiyat Gazetesi, 17 Ağustos 1925.
10. Delft Courant, 12 Kasım 1929.
11. Türkiye Cumhuriyeti Resmi Gazetesi, 4 Mayıs 1929, Sayı: 1362; Algemeen Handelsblad, 9 Aralık 1929; De Maspod, 9 Aralık 1929.
12. Cumhuriyet 15 Nisan 1933.
13. Milli Egemenlik, 7 Şubat 1926; Milliyet, 7 Şubat 1926; Son Saat, 7 Şubat 1926.
14. Eyalet Genel Tweed Kamera, Tweed Kamera Kamera 1931-1932 Kamera No. 390 Önceki No. 3; Algemeen Handelsblad, 26 Ağustos 1931.
15. Cumhuriyet 12 Temmuz 1926; 12 Temmuz 1926 akşamı; Tarih: 12 Temmuz 1926.
16. Cumhuriyet, 26 Ağustos 1931.
17. Vaderland: Resmi Devlet Onaylı Bülten, 8 Haziran 1932.
18. El-Vatan: Hükümetin edebiyat gazetesi, 29 Ekim 1934.
19. Cumhuriyet, 24 Eylül 1934.

